بحث مستل

# العلل النحوية وأثرها على دلالة المعنى
# عند أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)

**أ.م.د. نافع سلمان جاسم** للطالب :

جامعة بغداد – كلية العلوم الاسلامية **محمد حمد عبد الكريم**

**ملخّص البحث**

حينما وضع علماء اللغة قواعد الكلام العربيّ، ليهتديَ بها المتكلِّم إلى صواب الكلام ويبتعدَ عن الخطأ فيه أخذوا يعلِّلون، ويشرحون الأسباب التي من أجلها استحقّ الكلام حكمًا من الأحكام، وما إنْ جاء الخليل، وتلميذه سيبويه حتّى بلغت التّعليلات النّحويّة ذروتها في عصرهما، وكتاب سيبويه تضمّن الكثير منها، وراح العلماء يعلِّلون، وكَثُرَ الخلاف بين العلماء حتّى ظهرت مدرستا البصرة والكوفة، فأخذ علماء كلٍّ من المدرستَيْنِ يتمسّكون بآرائهم متّخذين من التّعليل أداةً لشرح وجهة نظرهم، ثمّ ظهرت مدرسة أخرى عُرفت بالمدرسة البغداديّة وكان أصحابها يَعرضون رأي الطّرفَيْنِ ثمّ يُرجِّحون ما يرونه أقرب إلى الصّواب، ومِن أركان هذه المدرسة العالم أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، إذ كان عالمًا كبيرًا ذا مقدرة عظيمة على التّعليل النّحويّ، وكان بصريَّ المذهبِ إذ رجّح أغلب آراء البصريّين النّحويّة، وكانت معظم العلل التي ذكرها في كتابَي الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربيّة. وكان لابن الورّاق أثر كبير على أبي البركات الأنباريّ فقد وافقه في أغلب ما قال به من العلل، وكان أبو البركات الأنباريّ ذا دراية بالشِّعر، فقد كان يذكر في ردوده أثر الرِّواية الصّحيحة للبيت هي كذا.

**المقدّمة**

فعندما بدأ العلماء يضعون قواعد للكلام العربيّ؛ ليهتديَ بها المتكلِّم إلى صواب الكلام ويبتعدَ عن الخطأ فيه أخذوا يعلِّلون، ويشرحون الأسباب التي من أجلها استحقَّ الكلام حكمًا من الأحكام، وما إنْ جاء الخليل، وتلميذه سيبويه حتّى بلغت التّعليلات النّحويّة ذروتها في عصرهما، فالقارئ لكتاب سيبويه يجد ذلك واضحًا فلا تخلو مسألة في الكتاب إلّا وأوجد الخليل أو سيبويه لها تعليلًا، فراح العلماء يعلِّلون كلَّ مسألة يرون أنّها هي الصّواب من بين أضرب الكلام، فكَثُرَ الخلافُ بين العلماء حتّى ظهرت مدرستا البصرة والكوفة، فأخذ علماء كلٍّ من المدرستين يتمسّكون بآرائهم وما يرونه صحيحًا متّخذين من التّعليل أداةً لشرح وجهة نظرهم والتّدليل على صحّتها، ثم ظهرت مدرسة أخرى عُرفت بالمدرسة البغداديّة وكان أصحابها يعرضون رأي الطّرفين ثمّ يرجِّحون بينهما ما يرونه أقرب إلى الصّواب، ومِن أركان

هذه المدرسة العالم أبو البركات الأنباريّ، واقتضت طبيعة البحث أن يقسم إلى ما يلي : ما أُعربَ بالحروف ، علل بعض المُعربات ، علل متفرِّقة ، واشتمل على مقدِّمة وتمهيد وخُتمت بخاتمة لأهمِّ النّتائج ثمّ المصادر.

**أوّلًا: سيرة أبي البركات الأنباري**

**اسمه** : هو عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله، أبو البركات النّحويّ كمال الدِّين بن الأنباريّ[١].

**ولادته** : ولد في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة (٥١٣هـ)[٢].

**نشأته** : قدم بغداد في صباه، وقرأ الفقه بالمدرسة النّظاميّة على يد ابن منصور سعيد بن الرّزّاز وعلى مَنْ بعده حتّى برع، وحصّلَ طرفًا من الخلاف، وصار معيدًا بالنّظاميّة، وكان يعقد مجلس الوعظ، ثمّ قرأ الأدب على يد أبي منصور الجواليقيّ، ولازم الشّريف ابن الشّجريّ حتّى برع وصار من المُشار إليهم في النّحو، وتخرّج على يَدَيْهِ جماعة[٣].

**أوصافه** : كان خشن العيش، ولا يقبل من أحد شيئًا[٤]، إمامًا ثقةً صدوقًا غزيرَ العلم، ورعًا زاهدًا تقيًّا عفيفًا [٥] ، إنقطع في آخر عمره عن النّاس في بيته، واشتغل بالعلم والعبادة وترك الدّنيا ومجالسة أهلها وكان لا يُسرج في بيته مع خشونة الملبس والفراش ولا يخرج إلّا يوم الجمعة[٦] .

**آثاره** : له مئة وثلاثون مصنَّفًا في اللغة والأصول والزّهد وأكثرها في الفنون العربيّة[٧] .

١. أسرار العربيّة.
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين.
٣. الميزان في النّحو.
٤. طبقات الأدباء المتقدِّمين والمتأخِّرين[٨].
٥. عقود الإعراب.
٦. حواشي الإيضاح.
٧. منثور الفوائد.
٨. مفتاح المذاكرة.
٩. كتاب لو.
١٠. كتاب ما.
١١. كتاب كيف.
١٢. كتاب الألف واللّام.
١٣. كتاب حلية العربيّة.
١٤. كتاب لمع الأدلّة.

١٥. الإغراب في علم الإعراب.
١٦. شفاء السّائل في بيان رتبة الفاعل.
١٧. الوجيز في التّصريف.
١٨. البيان في جمع أفعل أخفّ الأوزان[٩].

**وفاته :** تُوفِّي في شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمئة للهجرة الشّريفة[١٠].

**شيوخه :**

**أبو السّعادات الشّجريّ:** هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة أبو السّعادات العلويّ النّحويّ الشّجريّ، انتهى إليه علم النّحو وكان يجلس يوم الجمعة بجامع المنصور مكان ثعلب ناحية الرّباط يقرأ عليه، تُوفِّي يوم الخميس العشرين من رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمئة ثمّ دُفن في داره في الكرخ[١١].

**أبو منصور موهوب بن أبي طاهر أحمد بن محمّد بن الخضر الجواليقيّ البغداديّ الأديب اللغويّ:** كان إمامًا في فنون الأدب، وهو من مفاخر بغداد قرأ الأدب على الخطيب أبي زكريّا التّبريزيّ، ثقة غزير الفضل وافر العقل مليح الخطِّ كثير الضّبط، صنّف التّصانيف المفيدة، مثل: شرح أدب الكاتب، وتتمّة دُرّة الغوّاص تأليف الحريريّ صاحب المقامات سمّاه التّكملة فيما يلحن فيه العامّة إلى غير ذلك، وكان يختار في بعض مسائل النّحو مذاهب غريبة، وخطُّه مرغوب فيه، يتنافس النّاس في تحصيله والمغالاة فيه، تُوفِّي يوم الأحد منتصف المحرّم سنة تسع وثلاثين وخمسمئة في بغداد، ودُفن في باب حرب[١٢].

**تلاميذه :**

**علي بن منصور بن عبيد الله الخطيبي المعروف بالأجل اللغويّ،** أبو علي الأصبهانيّ الأصل البغداديّ المولد والمنشأ، عالم فاضل، لغويّ فقيه، كاتب مقيم بالنّظاميّة، قرأ على ابن العصار وأبي البركات الأنباريّ وغيرهما، كان في صباه يكتب كلَّ يوم نصف كرّاس من المجمل، ويحفظه، ويقرأه على عبد الرّحيم بن العصار حتّى أنهى الكتاب حفظاً وكتابةً، وحفظ إصلاح المنطق، وحفظ غير ذلك من كتب اللغة والنّحو[١٣].

**مصدق بن شبيب بن الحسين أبو الخير الصلحيّ النّحويّ،** طلب الأدب حتّى برز فيه، وتخرّج على يَدَيْهِ جماعة من أهل الأدب، وكان رجلًا صالحًا، فكان يُستفاد ببركته، ولد سنة خمس وثلاثين وخمسمئة، ومات في ليلة الإثنين الثّالث والعشرين من ربيع الأوّل سنة خمس وستمئة[١٤].

**العلة في النحو العربي :**

**تعريف العلّة:** لغةً: وهي: (الحَدَث يَشْغَل صاحبَه عن حاجته كأَنَّ تلك العِلَّة صارت شُغْلًا ثانيًا مَنَعَه عن شُغْله الأَوّل)[١٥] . إصطلاحًا: أصبحت العلّة في عرف النّحاة سبب قيام حكم

معيَّن، فالمبنيّ للمجهول علّلوا سبب رفعه بأنّه قام مقام الفاعل فاستحقّ حركته، لعلّة وهي إسناد الفعل إليه، كما أنّ الفاعل كان مرفوعًا بإسناد الفعل إليه، ونشأت العلل النّحويّة منذ نشأة علم النّحو، فراح الطّلاب يسألون أساتذتهم عن سبب الأحكام النّحويّة، وراح الأساتذة يعلِّلون بما يرونه يتلاءم وطبيعة اللغة، وواقعها، فالعلل النّحويّة التي تطوّرت بعد نشأة النّحو وتطوّره كانت علل تعليميّة الغرض منها إفهام الدّارس سبب الحكم وتقريبه له، وهذا ما يجده القارئ لكتاب سيبويه واضحًا، إلّا أنّ الحقبة التي أعقبت سيبويه وأستاذه الخليل كان علماؤها يعلِّلون بعلل منطقيّة عقليّة بعيدة عن واقع اللغة فابتعدت بذلك العلل عن غرضها الأساسيّ وهو التّعليم والإفهام، ممّا نتج عن ذلك أنْ دعا قسم من النّحاة إلى ترك العلل أو الإكتفاء بالعلل التعليميّة منها، ففي ذلك ألَّفَ ابن مضاء القرطبيّ كتابه **(الرّدّ على النّحاة)** ودعا فيه إلى ترك العلل التي سمّاها بالثّواني والثّوالث، ثمّ ذكر أنّه ألَّفَ كتابًا يشرح فيه كيف يمكن للمتكلِّم أنْ يتكلَّم بلا خطأ من دون الإعتماد على العلل إلّا أنّ كتابه لم يصلْنا ولو وصلَنا لكانت حجّته أقوى، أو أنّه لم يؤلِّفْه، ولعلّ السّبب الذي دعاه إلى ذلك هو تمسُّك النّحويّون بالعلل ونسب العمل إليها وكأنّها هي التي تغيّر الكلام بذاتها لا أنّها علامة للمتكلِّم ليجعل كلامه على وجه مخصوص من الإعراب .

**أقسام العلل** : قسّم ابن جنّي العلل على ثلاثة أقسام:

١. علّة. ٢. علّة العلّة. ٣. علّة علّة العلّة[١٦].

وقسّم ابن مضاء العلل على ثلاثة أقسام:

١. العلل الأُوَل. ٢. العلل الثّواني. ٣. العلل الثّوالث[١٧].

**بناء العلّة:** بيّن أنّ العلّة تُبنَى عند وجود ثلاثة أشياء وهي: (أصل، وفرع، وحكم) نحو: علّة رفع ما لم يُسَمَّ فاعلُه، الأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والحكم هو الرّفع، والعلّة التي استحقّ الفرع بها الحكم هي الإسناد[١٨].

**ما أعرب بالحروف**

**الأسماء الخمسة:** إختلف النّحاة في الأسماء الخمسة فذهب الكوفيّون إلى أنّ الحروف التي تتغيّر لتغيّر العامل فيها إعراب[١٩]، وعلّلوا ذلك بأنّ الحركات التي هي الضمّة والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك: هذا أبٌ، فهذه الحركات باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأنّ الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، نحو: هذا غلامٌ ورأيت غلامًا ومررت بغلامٍ، والإضافة نحو: هذا غلامُك ورأيت غلامَك ومررت بغلامِك فتكون الضمّة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابًا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابًا له في حال الإضافة، لمّا كانت الحروف تتغيّر تغيّر الحركات في حال الرّفع والنّصب والجرِّ دلَّ ذلك على أنّ هذه الأسماء

معربة من مكانَيْنِ بالحروف والحركات[٢٠] . وقد ردَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بقوله: بأنّ (حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء لأنّ اللّام التي هي الواو من (أبو) لمّا حُذِفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللّام في كونها آخر الكلمة، فكانت الحركات عليها حركات إعراب فأمّا في حال الإضافة، فحرف الإعراب هو حرف العلّة؛ لأنّهم لمّا أرادوا أنْ يجعلوا اختلافَ الحروفِ بمنزلة اختلاف الحركات ردّوا اللّام في الإضافة؛ ليدلُّوا على أنّ مَن شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لِمَا يأتي من باب التّثنية والجمع وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلّة لم تكن هذه الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب؛ لأنّ حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة، وصار هذا بمنزلة تاء التّأنيث إذا اتّصلت ببناء الإسم نحو: قائم، وقائمة فإنّها تصير حرف الإعراب؛ لأنّها صارت آخر الكلمة، وتخرج ما قبلها عن تلك الصّفة؛ لأنّه قد صار بمنزلة حشو الكلمة فكذلك هاهنا وبل أولى فإنّ تاء التّأنيث زائدة على بناء الإسم وليست أصليّة وحرف العلّة هاهنا أصليّ في بناء الإسم، وليس زائدًا وإذا ترك ما قبل الزّائد حشوا فلأنْ يترك ما قبل الأصليّ حشوًا كان ذلك من طريق الأوْلى)[٢١] .

وذهب البصريّون إلى أنّها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء هي حروف الإعراب[٢٢]، واحتّجوا لذلك بأنّ الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللّبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعليّة والمفعوليّة إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى أنْ يجمعوا بين إعرابَيْنِ؛ لأنّ أحد الإعرابَيْنِ يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أنْ يجمع بينهما في كلمة واحدة[٢٣]، وقد رجّح أبو البركات الأنباريّ رأيهم واعتمد استدلالهم[٢٤]. وذهب الأخفش إلى أنّها ليست بحروف إعراب، ولكنّها دلائل الإعراب[٢٥]؛ كالواو والألف، والياء في التّثنية والجمع وليست بلام الفعل[٢٦]، وعلّل ذلك بأنّها لو كانت حروف إعراب كالدّال من زيد لَمَا كان فيها دلالة على الإعراب، فلو قيل: ذهب زيدٌ لم يكن في نفس الدّال دلالة على الإعراب فلمّا كانت هذه الأحرف تدلُّ على الإعراب دلَّ على أنّها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب[٢٧].

وقد ردَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بقوله: (لا يخلو أنْ تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإنْ كانت تدلُّ على الإعراب في الكلمة، فوجب أنْ يكون الإعراب فيها؛ لأنّها آخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين، وإنْ كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة، فيؤدِّي إلى أنْ تكون الكلمة مبنيّةً وليس من مذهب هذا القائل أنّها مبنيّة)[٢٨].

وذهب المازنيّ إلى أنّ الباء وسائر الأحرف حروف الإعراب، وأمّا الواو والألف والياء فنشأت عن إشباع الحركات[٢٩]، وعلّل ذلك بقوله: (لأنّ الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرّفع والنّصب والجرِّ كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدلَّ

على أنّ الباء حرف الإعراب، وأنّ هذه الحركات التي هي الضمّة والفتحة والكسرة حركات إعراب، وإنّما أُشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء، فالواو عن إشباع الضمّة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، وقد جاء ذلك كثيرًا في استعمالهم)[٣٠]. وقد ردَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ إشباع الحركات إنّما يكون في ضرورة الشِّعر، أمّا في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، فدلَّ ذلك على أنّ هذه الأحرف ليست للإشباع عن الحركات، وأنّ الحركات ليست للإعراب[٣١] .

**التثنية والجمع :**

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الألف والواو والياء في التّثنية والجمع بمنزلة الحركات (الفتحة، والضمّة، والكسرة) في أنّها إعراب[٣٢]، واستدلُّوا على ذلك بتغيُّرها وعدم بقائها على حال واحدة، فبيّنوا أنّها لو كانت حروف إعراب لَمَا تغيّرت عن حالها، فلمّا تغيّرت تغيّر الحركات دلَّ على أنّها بمنزلتها. ثمّ اعتُرِضَ عليهم بأنّ هذا يؤدِّي إلى كون المثنّى والجمع معربًا ولا حرف إعراب له وهذا لا نظير له[٣٣]. ورَدُّوا على ذلك بأنّه لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف؛ لأنّ الحركة تدخل في الحرف بخلاف ما إذا كان معربًا بالحرف؛ لأنّ الحرف لا يدخل في الحرف فالأفعال الخمسة معربة ولا حرف إعراب لها لأنّ إعرابها بالحرف فكذلك هاهنا يجوز أنْ يكون الإسم في التّثنية والجمع معربًا ولا حرف إعراب له لأنّ إعرابه بالحرف[٣٤]. وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الأصل في كلِّ معرب أنْ يكون له حرف إعراب سواء كان معربًا بالحركة أو معربًا بالحرف، ثم بيَّن أنّ لهذه الحروف خاصيّةً لا تكون في غيرها استحقّت من أجلها التّغيير؛ وذلك أنّ كلَّ اسم معتل لا تدخله الحركات نحو: رحى، وعصا، ثمّ وضّح أنّ تغيُّر هذه الحروف كالحركات لا يدلُّ على أنّها بمنزلتها، واستدلَّ على ذلك بالضمائر المتّصلة والمنفصلة، فإنّها تتغيّر في حال الرّفع والنّصب والجرِّ، وليس تغيُّرها إعرابًا، فالضّمائر المنفصلة أنا وأنت في حال الرّفع، وإيّاي وإيّاك في حال النّصب، والمتّصلة، نحو: مررت بك، فتكون الكاف في موضع جرٍّ وهي اسم مخاطب، ورأيتك فتكون في موضع نصب، فتغيُّر هذه الضّمائر في هذه الأحوال لم يكن إعرابًا[٣٥].

ثمّ ذكر أبو البركات الأنباريّ أنّ قولهم: إنّ سيبويه سمّاها حروف الإعراب أنّ هذا حجّة عليهم؛ لأنّ حروف الإعراب هي أواخر الكلم وهذه الحروف هي أواخر الكلم[٣٦].

ثمّ ضعَّفَ أبو البركات الأنباريّ ما استدلُّوا به من أنّ الأفعال الخمسة معربة ولا حرف إعراب لها؛ فذكر أنّ هذه الأفعال مختلف فيها، فمنهم من ذهب إلى أنّ لها حرف إعراب وهي (الألف) في يفعلان و(الواو) في يفعلون، ثمّ ذكر بأنّ لو سلّمنا بأنّها أُعربت ولا حرف إعراب لها فإنّما أُعربت على خلاف الأصل؛ وذلك لأنّه لو قُدِّرَ لها حرف إعراب لم يخلُ إمّا أنْ يكون اللّام أو الضّمير أو النّون، وبطل أنْ يكون حرف الإعراب اللّام؛ لأنّ من الإعراب

الجزم فلو جعلناه اللّام، لوجب أنْ يُسكّن في حالة الجزم فكان يؤدِّي إلى أنْ يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز، وبطل أيضًا أنْ يكون الضّمير حرف الإعراب؛ لأنّ الضّمير في الحقيقة ليس جزءًا من الفعل، وإنّما هو اسم قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنّه فاعل، فلا يجوز أنْ يكون إعرابًا لكلمة أخرى وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها[٣٧]، وذهب البصريّون إلى أنّها حروف إعراب وليست بإعراب[٣٨]، واستدلُّوا على ذلك بأنّ هذه الحروف إنّما زيدت للدّلالة على التّثنية والجمع، فالواحد يدلُّ على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلَّت على التّثنية والجمع فلمّا زيدت بمعنى التّثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى[٣٩]. وذهب الأخفش والمبرّد والمازنيّ إلى أنّها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنّها تدلُّ على الإعراب[٤٠]، واحتجُّوا لذلك بمقارنتها بالإسم المفرد فالمفرد لا يتغيّر معناه إنْ حُذفت منه علامة الإعراب كزيد في قام زيدٌ بحذف الضمّة من الدّال، فلو كانت هذه الحروف إعرابًا كالضمّة لكان ينبغي أنْ يختلَّ معنى المثنّى والجمع بحذفهما، أمّا حرف إعرابه فلا يدلُّ على الإعراب بخلافهما، فالألف في المثنّى تدلُّ على إعرابه، من ذلك يتّضح الفرق بينهما[٤١]. وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك فذكر أنّ كلامهم لا يخلو إمّا أنْ تدلَّ على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإنْ كانت تدلُّ على إعراب في الكلمة فوجب أنْ تُقدَّرَ في هذه الحروف لأنّها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنّها حروف الإعراب كقول أكثر البصرّيين، وإنْ كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة فوجب أنْ تكون الكلمة مبنيّة وليس من مذهبهم أنّ التّثنية والجمع مبنيّان[٤٢]، وقد رَدَّ ابن الورّاق بهذا الرَّد[٤٣] . وذهب أبو عمر الجرميّ إلى أنّ انقلابها هو الإعراب[٤٤].

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأمرين:

* إنّ هذا يؤدِّي إلى أنْ يكون الإعراب بغير حركة، ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم
* إنّ هذا يؤدِّي إلى أنْ تكون التّثنية والجمع في حال الرّفع مبنيَّيْنِ؛ لأنّ أوَّل أحوال الإسم الرّفع، ولا انقلاب له وأنْ يكونا في حال النّصب والجرِّ معربَيْنِ؛ لانقلابهما، وليس من مذهب الجرميّ أنّ التّثنية والجمع مبنيّان في حال[٤٥]، وقد رَدَّ المبرّد بمثل هذين الرَّدَّيْن[٤٦].

وحُكيَ عن أبي إسحاق الزّجّاج أنّ التّثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع[٤٧]، واحتجّ لذلك بأنّ هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التّثنية والجمع فنزلا منزلة ما رُكِّب من الإسمَيْنِ نحو خمسةَ عشرَ وما أشبهه[٤٨].

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بمسألتين:

١- إنّ التثنية والجمع وُضِعَا على هذه الصِّيغة؛ لأنّهما يدلّان على معنَيَيْهِما منَ التّثنية والجمع وإنّما يُفرَد المفرد في الحكم؛ لوجود لفظه، وإذا كان كذلك لم يجُز أنْ يُشبَّها بما رُكِّب من شيئَيْنِ منفصلَيْنِ كخمسةَ عشرَ وما أشبهه.

٢- إنّهما لو كانا مبنيَّيْنِ لكان يجب ألّا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما؛ لأنّ المبنيَّ مالا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه، فلمّا اختلف هاهنا آخر التّثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلَّ على أنّهما معربان لا مبنيّان[٤٩].

**علّة رفع المثنّى بالألف:**

علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ التّثنية أكثر من الجمع؛ لأنّها تدخل على مَنْ يعقل وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وعلى غير الحيوان من الجماد والنّبات، بخلاف الجمع السّالم فإنّه في الأصل لأولي العلم خاصّة، فلمّا كانت التّثنية أكثر والجمع أقلّ جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقلّ، ليعادلوا بين التّثنية والجمع، وإنّما أشركوا بينهما في النّصب والجرِّ؛ لأنّ التّثنية والجمع لهما ستّة أحوال وليس إلّا ثلاثة أحرف فوقعت الشّركة ضرورة[٥٠]، ووجدت ابن جني قال بذلك[٥١].

**كلا وكلتا:** اختلف النّحاة فيهما فذهب البصريّون إلى أنّ الألف فيهما ليست للتّثنية، وإنّما لفظهما مفرد، وتثنيتهما معنويّة[٥٢]، واستدلُّوا على ذلك بعود الضّمير إليهما، فذكروا أنّ الضّمير يردّ إليهما مفردًا وذلك باعتبار اللفظ، ويردّ إليهما مثنّى باعتبار المعنى، واستدلُّوا على ذلك بقول الفرزدق:

**كِلاهما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعا وكِلا أَنْفَيْهِما رابي** [٥٣]

فلمّا رَدَّ إلى اللفظ قال (رابي) ولم يقل رابيان، ولمّا رَدَّ إلى المعنى قال: (أقلعا).

ثمّ عزّزوا ما ذهبوا إليه فذكروا أنّ الألف لو كانت للتّثنية لانقلبت في النّصب والجرِّ إذا أضيفتا إلى المُظهر؛ لأنّ الأصل هو المُظهر تقول: رأيتُ كلا الرَّجُلَيْنِ ومررتُ بكلا الرَّجُلَيْنِ ولو كانت للتّثنية لوجب أنْ تنقلب مع المُظهر فلمّا لم تنقلب دلّ على أنّها الألف المقصورة وليست للتّثنية[٥٤]. ثمّ استدلُّوا على أنّ لفظهما مفرد بأنّهما يُضافان إلى المثنّى، ولو كان لفظهما مثنّى لَمَا جاز أنْ يُضافا إلى المثنّى؛ لأنّ الشّيء لا يُضاف إلى نفسه[٥٥].

وذهب الكوفيّون إلى أنّ كلا وكلتا مثنَّيان لفظًا ومعنًى[٥٦]، وأصل (كلا) كلّ فخُفِّفتِ اللّام وزِيدت الألف للتّثنية وزِيدت التّاء في كلتا للتّأنيث والألف فيهما كالألف في الزَّيْدانِ ولزم حذف نون التّثنية منهما للزومهما الإضافة، واستدلُّوا على ذلك بقول الشّاعر:

**في كلت رِجْلَيْهِما سُلامى واحدة كلتاهما مـقرونةٌ بـــزائده**

فذكروا أنّ قوله: (كلت) مفرد فدلّ على أنّ كلتا مثنّى[٥٧]. وقد ضعَّف أبو البركات الأنباريّ

ذلك، فذكر أنّ الألف قد حُذفت لضرورة الشّعر[٥٨]. ثمّ استدلُّوا من القياس بأنّ الألف فيهما تنقلب إلى الياء في حالة النّصب والجرِّ إذا أضيفتا إلى الضّمير، نحو: رأيتُ الرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِما، ومررتُ بالرَّجُلَيْنِ كِلَيْهِما، ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب كما لم تنقلب ألف (عصا)، نحو: (رأيتُ عصاهما)، فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف الزَّيْدانِ دلّ على أنّ تثنيتهما لفظيّة ومعنويّة[٥٩]. وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ هذه الألف قُلبت ياءً عندما أُضيفت، وأمّا قولهم إنّها تنقلب في حال النّصب والجرِّ إذا أُضيفت إلى الضّمير، إنّما قُلبت مع المضمر؛ لأنّها أشبهت إلى وعلى فكما يجب دخول هذه الكلم على الإسم، ولا تقع إلّا مضافة، فكذلك كلا وكلتا يجب دخولها على الإسم، ولا تقع إلّا مضافة، وإنّما قُلبت الألف ياءً في حالة الجرِّ والنّصب دون الرّفع لأنّ هذه الكلم لها حال النّصب والجرِّ وليس لها حال الرّفع[٦٠]، وقد سبق ابنُ الورّاق الأنباريَّ بهذا الرّدِّ[٦١].

**الأفعال الخمسة:** علّة جعل النّون علامة للإعراب

علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ لام الفعل لم يمكن أنْ يجعل حرف الإعراب؛ وذلك لأنّ من الإعراب الجزم فلو أنّها حرف الإعراب، لوجب أنْ تُسكَّن في حالة الجزم وهذا يؤدِّي إلى أنْ يُحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز، ولم يمكن أنْ يجعل الضّمير حرف الإعراب؛ لأنّه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل، وإنّما هو قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنّه فاعل فلا يجوز أنْ يجعل حرف إعراب لكلمة أخرى، فوجب أنْ يكون الإعراب بعدهما فزادوا النّون لأنّها تُشبه حروف المدِّ واللِّين وجعلوا ثبوتها علامة للرّفع وحذفها علامة للجزم والنّصب[٦٢]، وسبق ابنُ الورّاق أبا البركات الأنباريّ ذلك[٦٣].

**علّة جعل النّون علامة للرّفع وحذفها علامة للجزم والنّصب:** علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الثبوت أوّل والحذف طارئ عليه كما أنّ الرّفع أوّل والجزم والنّصب طارئان عليه فأعطوا الأوّل الأوّل والطّارئ الطّارئ، والنّصب فيهما محمول على الجزم؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء وكما أنّ النّصب في التّثنية والجمع محمول على الجرِّ فكذلك النّصب ههنا محمول على الجزم[٦٤]، ووجدت سيبويه قال بذلك[٦٥].

**علل بعض المعربات**

**رافع الإسم الواقع بعد الظّرف والجارّ والمجرور** : ذهب الكوفيّون إلى أنّ الظّرف يرفع الإسم إذا تقدَّم عليه وذلك نحو: أمامَكَ زيدٌ، واحتجُّوا لذلك بأنّ الأصل في أمامَكَ زيدٌ حلَّ أمامَكَ زيدٌ فحذف الفعل واكتُفيَ بالظّرف منه، وهو غير مطلوب فارتفع الإسم به كما يرتفع بالفعل[٦٦]. وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بقوله: (لا نُسلِّم أنّ التّقدير في الفعل التّقديم بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التّأخير وتقديم الظّرف لا يدلُّ على تقديم الفعل؛ لأنّ الظّرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدلُّ على أنّ الأصل في الخبر

التّقديم، ولأنّ المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ألا ترى أنّك تقول عمرًا زيدٌ ضاربٌ ولا يدلُّ ذلك على أنّ الأصل في الخبر التّقديم، وإنْ كان يجوز تقديمه على المعمول، فكذلك ها هنا والذي يدلُّ على أنّ الفعل هاهنا في تقدير التّأخير والإسم في تقدير التّقديم مسألتان إحداهما أنّك تقول: في داره زيدٌ ولو كان كما زعمتم؛ لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذِّكر وذلك لا يجوز، والثّانية أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال: في داره زيدٌ قائمٌ، فإنّ زيدًا لا يرتفع بالظّرف وإنّما يرتفع عندكم بقائم وعندنا يرتفع بالإبتداء ولو كان مقدَّمًا على زيد لوجب ألّا يُلغى، وأمّا قولهم إنّ الفعل غير مطلوب قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا مُقدَّر لأدّى ذلك إلى أنْ يبقى الظّرف منصوبًا بغير ناصب وذلك لا يجوز)[٦٧]. وذهب البصريّون إلى أنّ الظّرف لا يرفع الإسم إذا تقدّم عليه وإنّما يرتفع بالإبتداء، واحتجُّوا لذلك بأنّه لو قُدِّرَ له عامل لفظيّ لم يكن إلّا الظّرف، وهو لا يصلح أنْ يكون عاملًا، وعلّلوا عدم صلاحيته أنْ يكون عاملًا بعلّتين:

١. إنّ الأصل في الظّرف ألّا يعمل وإنّما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولو كان هاهنا عاملًا لقيامه مقام الفعل لَمَا جاز أنْ تدخل عليه العوامل فتقول: إنّ أمامَكَ زيدًا لأنّ عاملًا لا يدخل على عامل فلو كان الظّرف رافعًا لزيدٍ لَمَا جاز ذلك.
٢. إنّه لو كان عاملًا لوجب أنْ يُرفَعَ به الإسمُ في قولك بك زيدٌ مأخوذٌ وبالإجماع أنّه لا يجوز ذلك[٦٨].

واعتُرِضَ عليهم بما يأتي:

١. إنّ العامل يتعدّاه إلى الإسم بعده ليس بصحيح؛ لأنّ المحل عندنا اجتمع فيه نصبان نصب المحل في نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه .

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بنقطتَيْنِ:

* إنّ هذا يؤدِّي إلى أنّه يجوز أنْ يكون الإسم منصوبًا من وجهَيْنِ وذلك لا يجوز ألا ترى أنّك لو قلت أكرمتُ زيدًا وأعطيتُ عمرًا العاقلَيْنِ لم يجُز أنْ تنصبه على الوصف لأنّك تجعله منصوبًا من وجهَيْنِ وذلك لا يجوز فكذلك هاهنا .
* إنّ النّصب الذي فاض من المحل إلى الإسم لا يخلو إمّا أنْ يكون نصب المحل أو نصب العامل فإنْ قلتم: نصب الظّرف فقولوا: إنّه منصوب بالظّرف وهذا مالا يقول به أحد؛ لأنّه لا دليل عليه، وإنْ قلتم إنّه نصب العامل فقد صحّ قولنا: إنّ العامل يتعدّاه إلى ما بعده ويبطل عمله[٦٩].

٢. إنّه لو كان عاملًا لوجب أنْ يرفع الإسم في قولك: بك زيدٌ مأخوذٌ ليس بصحيح؛ وذلك لأنّ بك مع الإضافة إلى الإسم لا يفيد بخلاف قولنا في الدّار زيدٌ إذا أضيف إليه الإسم فإنّه يفيد ويكون كلامًا[٧٠].

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّه لو كان عاملًا لَمَا وقع الفرق بينهما في هذا المعنى، ألا ترى أنّ قولك: ضاربٌ زيدٌ لا يُفيد، وسارَ زيدٌ يُفيد، ومع هذا فكلٌّ منهما عامل كالآخر فكذلك كان ينبغي أنْ يكون هاهنا(٧١).

**عامل النّصب في الظّرف الواقع خبرًا:**

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الظّرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو: زيدٌ أمامَكَ(٧٢)، وعلّلوا ذلك بأنّ الخبر هو المبتدأ في المعنى، أمّا الظّرف فلا يكون هو الخبر في المعنى، فلمّا كان مخالفًا له نصب على الخلاف ليفرّقوا بينهما(٧٣). وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنْ لو كان الخلاف يوجب النّصب لكان المبتدأ أيضًا يجب أنْ يكون منصوبًا؛ لأنّ المبتدأ مخالف للظّرف كما أنّ الظّرف مخالف للمبتدأ؛ لأنّ الخلاف لا يُتَصَوَّر أنْ يكون من واحدٍ وإنّما يكون من اثنين فصاعدًا فكان ينبغي أنْ يُقال: زيدًا أمامَكَ(٧٤). وذهب البصريّون إلى أنّه ينتصب بفعل مُقدَّر والتّقدير فيه: زيدٌ استقرَّ أمامَكَ(٧٥)، واحتجُّوا لذلك بما تضمّنه الظّرف من معنى، فذكروا أنّ الأصل في قولك: زيدٌ أمامَكَ : في أمامَكَ، إذ الظّرف كلُّ اسمٍ من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يُراد فيه معنى في وفي حرف جرٍّ وحروف الجرِّ لا بدّ لها من شيء تتعلّق به؛ لأنّها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال كقولك: عجبتُ من زيدٍ ولو قيل: من زيدٍ لم يجُز حتّى يُقدِّر لحرف الجرِّ شيئًا يتعلّق به، فقُدِّرَ استقرَّ، ثمّ حُذِفَ الحرف فاتّصل الفعل بالظّرف فنصبه فالفعل الذي هو استقرّ مُقدَّر مع الظّرف كما هو مُقدَّر مع الحرف(٧٦) . وذهب بعضهم إلى أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل (مستقرّ) والتّقدير زيدٌ مستقرٌّ أمامَكَ(٧٧)، وعلّلوا ذلك بأنّ تقدير اسم الفاعل أوْلى من تقدير الفعل؛ لأنّ اسم الفاعل اسم يجوز أنْ يتعلّق به حرف الجرِّ والإسم هو الأصل والفعل فرع فلمّا وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أوْلى من تقدير الفرع(٧٨). وقد رجّح أبو البركات الأنباريّ الفعلَ على الإسم، فبيّن أنّ التّقدير استقرَّ لا مستقرّ وعلّل ذلك بأنّ استقرَّ فعل ومستقرّ اسم، والفعل هو الأصل في العمل، واسم الفاعل فرع عليه، ولمّا وجب تقدير عامل قُدِّرَ ما هو الأصل في العمل، واستدلّ على أنّ استقرَّ هو المُقدَّر لا مستقرّ بصلة الموصول فإنّها لا تكون إلّا جملة والظّرف يكون صلة للذي نحو: رأيتُ الذي أمامَكَ والذي وراءَكَ وما أشبه ذلك والصّلة لا تكون إلّا جملة فلو كان المُقدَّر اسم الفاعل الذي هو مستقرّ لكان مفردًا؛ لأنّ اسم الفاعل مع الضّمير لا يكون جملة وإنّما يكون مفردًا، والمفرد لا يكون صلة، فوجب أنْ يكون المُقدَّر الفعل الذي هو استقرَّ لأنّ الفعل مع الضّمير يكون جملة(٧٩). وذهب ثعلب إلى أنّه ينتصب بفعل محذوف؛ لأنّ الأصل في قولك: أمامَكَ زيدٌ حَلَّ أمامَكَ فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظّرف منه فبقي منصوبًا على ما كان عليه مع الفعل(٨٠). وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّه يؤدّي إلى أنْ يكون منصوبًا بفعل معدوم من كلِّ وجه لفظًا وتقديرًا والفعل

لا يخلو إمّا أنْ يكون مُظهَرًا موجودًا أو مُقدَّرًا في حكم الموجود فأمّا إذا لم يكن مُظهَرًا موجودًا ولا مُقدَّرًا في حكم الموجود كان معدومًا من كلِّ وجه والمعدوم لا يكون عاملًا، ثم استدلّ على خطأ ما ذَهَبَ إليه بأنّه لا نظير له في العربيّة ولا يشهد له شاهد من العلل النّحويّة(٨١) .

**العامل في الإسم المرفوع بعد لولا:**

ذهب الكوفيّون إلى أنّ لولا ترفع الإسم بعدها نحو: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ(٨٢)، واحتجُّوا لذلك بأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الإسم؛ لأنّ التّقدير في قولك: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامِكَ لأكرمتُكَ، إلّا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفًا وزادوا لا على لو فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولهم: أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معكَ والتّقدير فيه: إنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معكَ قال خفّافُ بن ندْبَة:

**أبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ** (٨٣)

والتّقدير فيه: إنْ كنتَ ذا نفر فحذف الفعل وزاد ما على أنْ عوضًا عن الفعل كما كانت الألف في اليماني عوضًا عن إحدى ياءي النّسب، والذي يدلُّ على أنّها عوض عن الفعل أنّه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ لئلّا يجمع بين العوض والمعوَّض(٨٤). ووجدتُ أنّ الكوفيّين مختلفين في العامل في الإسم الواقع بعد لولا، فذهب قسم منهم إلى أنّ العامل في الإسم المرفوع بعد لولا هو لولا، ونُسِبَ هذا الرّأيُ إلى الفرّاء(٨٥). وذهب البصريّون إلى أنّه يرتفع بالإبتداء(٨٦)، واحتجُّوا لذلك بأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصًّا ولولا لا تختصُّ بالإسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الإسم قال الجَمُوح الظفريّ:

**لا دَرَّ دَرُّكَ إنِّي قد رميْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ ولا عُذْري لمَحْدُودِ** (٨٧)

فقال لولا حُدِدْتُ فأدخلها على الفعل فدلّ على أنّها لا تختصُّ فوجب أنْ لا تكون عاملة وإذا لم تكن عاملة وجب أنْ يكون الإسم مرفوعًا بالإبتداء(٨٨). وقد ردَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ لو التي في هذا البيت ليست مركَّبة مع لا كما هي مركَّبة مع لا في قولك: لولا زيدٌ لأكرمتُكَ وإنّما لو حرف باقٍ على أصله من الدّلالة على امتناع الشّيء لامتناع غيره ولا معها بمعنى لم؛ لأنّ لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل فكأنّه قال قد رميتهم لو لم أحد(٨٩).

**الإضافة:**

**علة حذف التنوين من المضاف:** علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ التّنوين يدلُّ على الإنفصال والإضافة تدلُّ على الإتّصال فلم يجمعوا بينهما؛ لأنّ التّنوين يُؤذِنُ بانقطاع الإسم وتمامه والإضافة تدلُّ على الإتّصال وكون الشّيء متّصلًا منفصلًا في حالة واحدة محال(٩٠).

**علّة جرّ المضاف إليه:** علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الإضافة لمّا كانت على ضربَيْنِ بمعنى اللّام وبمعنى من وحذف حرف الجرِّ قام المضاف مقامه فعمل في المضاف إليه الجرَّ كما يعمل حرف الجرِّ(٩١).

**الفصل بين المضاف والمضاف إليه:** ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف وحرف الخفض لضرورة الشّعر، واستدلُّوا على ذلك بقول الشّاعر:

**فَزَجَجْتُهَا بِمزَجَّة زَجَّ القلوصَ أبي مزاده** (٩٢)

والتقدير زجَّ أبي مزاده القلوصَ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض(٩٣). وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّه محمول على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه(٩٤). وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ذلك بغير الظّرف وحرف الجرِّ(٩٥)، وعلّلوا ذلك بأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يصحُّ الفصل بينهما.

**إضافة الشّيء إلى نفسه:** ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز إضافة الشّيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، واستدلُّوا على ذلك بقول الرّاعي النُّمَيْرِيّ:

**وقَرَّبَ جانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشَّعارا** (٩٦)

وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّه كلّه محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه(٩٧). وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز، وعلّلوا ذلك بأنّ الإضافة إنّما يُراد بها التّعريف والتّخصيص والشّيء لا يتعرَّفُ بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة وإنْ لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التّعريف إذ يستحيل أنْ يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب ألّا يجوز كما لو كان لفظهما متّفقًا(٩٨) .

وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ الإضافة إنّما يُرادُ بها التّعريف والتّخصيص والشّيء لا يتعرّف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإنْ لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التّعريف إذ يستحيل أنْ يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب ألّا يجوز كما لو كان لفظهما متّفقًا(٩٩).

**ما لا ينصرف:** العلل التي تمنع الصّرف تسع، وهي:

وزن الفعل: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ وزن الفعل فرع على وزن الإسم.

الوصف: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الوصف فرع على الموصوف.

التّأنيث: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ التّأنيث فرع على التّذكير.

الألف والنّون الزّائدتان: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الألف والنّون الزّائدتان فرع لأنّهما يجريان مجرى علامة التّأنيث في امتناع دخول علامة التّأنيث عليهما؛ ألا ترى

أنّه لا يُقال عطشانة وسكرانة كما لا يُقال حمراة.

التّعريف: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ التّعريف فرع على التّنكير.

العجمة: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ العجمة فرع على العربيّة.

الجمع: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ الجمع فرع على الواحد.

العدل: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ العدل فرع لأنّه متعلّق بالمعدول منه.

التّركيب: وهو فرع: وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ التّركيب فرع على الإفراد.

**علّة وجوب منع هذه العلل الصّرف.**

علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّها: (لمّا كانت فروعًا على ما بيّنا والفعل فرع على الإسم وهو أثقل من الإسم لكونه فرعًا فقد أشبهت الفعل)[١٠٠].

ولا يمنع الإسم من الصّرف إلّا إذا وُجِدَت فيه علّتان، وعلّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ العلّة الواحدة لا تقوى على نقله عن أصله إلّا أنْ تكون العلّة تقوم مقام علّتين فحينئذٍ يُمنَع من الصّرف بعلّة واحدة لقيام علّة مقام علّتين[١٠١].

**علّة منع الإسم الممنوع من الصّرف الجرّ والتّنوين:**

علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بنقطتَيْنِ:

١. إنّه مُنِعَ التّنوين لأنّه علامة للصّرف فلمّا وُجِدَ ما يُوجِبُ مَنْعَ الصّرف وَجَبَ أنْ يُحذَفَ ومُنِعَ الجرُّ تبعًا له .
٢. إنّه إنّما مُنِعَ الجرّ أصلًا لا تَبَعًا لأنّه إنّما مُنِعَ من الصّرف لأنّه أشبه الفعل والفعل ليس فيه جرٌّ ولا تنوين فكذلك ما أشبهه[١٠٢].

**حمل الجرّ على النّصب في ما لا ينصرف:** علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ بين الجرِّ والنّصب مُشابهة ولهذا حُمل النّصبُ على الجرِّ في التّثنية وجمع المذكّر والمؤنّث السّالم فلمّا حُمل النّصبُ على الجرِّ في تلك المواضع فكذلك حُمل الجرُّ على النّصب ههنا[١٠٣].

**علّة دخول جميع ما لا ينصرف الجرّ مع الألف واللّام أو الإضافة:**

علّل أبو البركات الأنباريّ ذلك بما يأتي:

١. إنّه أُمِن فيه التّنوين لأنّ الألف واللّام والإضافة لا تكون مع التّنوين فلمّا وُجِدَت أُمِن فيه التّنوين فدخله الجرُّ في موضع الجرِّ.
٢. إنّ الألف واللّام والإضافة قامت مقام التّنوين ولو كان التّنوين فيه لجاز فيه الجرُّ فكذلك ما قام مقامه.
٣. إنّه بالألف واللّام والإضافة بَعُدَ عن شبه الفعل فلمّا بَعُدَ عن شبه الفعل دخله الجرُّ في موضع الجرِّ لأنّه قد صار بمنزلة ما فيه علّة واحدة فلهذا المعنى دخله الجرُّ مع الألف واللّام والإضافة[١٠٤].

**صرف أفعل التّفضيل في ضرورة الشّعر:**

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشِّعر، وعلّلوا ذلك بأنّ مِنْ لمّا اتّصلت به منعت من صرفه لقوّة اتِّصالها به، واستدلُّوا على قوّة اتِّصالها به بكونه على لفظ واحد، ولهذا كان في المذكّر والتّثنية والجمع على لفظ واحد، نحو: زيد أفضل من عمرو، والزّيْدانِ أفضل من العمرَيْنِ، والزّيدون أفضل من العمرين، وما أشبه ذلك فدلَّ على قوّة اتِّصالها به فلهذا لا يجوز صرفه(١٠٥) . وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بأنّ اتِّصال مِنْ ليس له تأثير في منع الصّرف وإنّما المؤثِّر في منع الصّرف وزن الفعل والوصف والذي يدلُّ على ذلك أنّهم قد قالوا: زيدٌ خيرٌ منكَ. ثمّ عزَّزوا ما ذهبوا إليه بأنّ مِنْ تقوم مقام الإضافة وكما لا يجوز الجمع بين التّنوين والإضافة لأنّهما دليلانِ من دلائل الأسماء فاستُغنِيَ بأحدهما عن الآخر فكذلك لا يجوز الجمع بين أفعل التّفضيل وبين ما يقوم مقام الإضافة(١٠٦). وقد رَدَّ أبو البركات الأنباريّ ذلك بمنعه من الصّرف، فذكر أنّه كان يجب أنْ يُجَرَّ في موضع الجرِّ(١٠٧). ثمّ بيّن أبو البركات الأنباريّ سبب عدم جواز الجمع بين التّنوين والإضافة وذلك بنقطتَيْنِ:

* إنّ الإضافة تدلُّ على التّعريف والتّنوين يدلُّ على التّنكير فلو جوَّزْنا الجمعَ بينهما لأدّى ذلك إلى أنْ يُجْمَعَ بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة وهما ضدّان والضِّدّان لا يجتمعان.
* إنّ الإضافة علامة الوصل والتّنوين علامة الفصل فلو جوَّزْنا الجمعَ بينهما لأدّى ذلك إلى أنْ يُجْمَعَ بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وهما ضدّان والضِّدّان لا يجتمعان.

ثمّ بيّن أبو البركات الأنباريّ أنّه يجوز الجمع بين علامتَيْنِ من علامات الإسم، وذلك نحو: مررتُ بالرَّجُلِ(١٠٨). ورَدَّ أبو البركات الأنباريّ قولهم إنّه لا يُثنّى ولا يُجمَع ولا يُؤنَّث لاتِّصال مِنْ به بثلاث نقاط:

١. إنّه لم يُثَنَّ ولم يُجمَع ولم يؤنَّث لأنّه تضمّن معنى المصدر؛ لأنّك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منكَ كان معناه فَضْلُ زيدٍ يَزيدُ على فضلِكَ فجعل موضع يزيد فضله أفضل فتضمّن معنى المصدر والفعل معًا والفعل والمصدر مذكَّرانِ ولا تدخلهما تثنية ولا جمع فكذلك ما تضمّنهما .
٢. إنّه لم يُثَنَّ ولم يُجمَع ولم يؤنَّث لأنّه مضارع للبعض الذي يقع به التّذكير والتّأنيث والتّثنية والجمع بلفظ واحد .
٣. إنّما لم يُثَنَّ ولم يُجمَع لأنّ التّثنية والجمع إنّما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني وأفعل إسم مركَّب يدلُّ على فعل وغيره فلم يجُز تثنيته ولا جمعه كما لم يجُز تثنية الفعل ولا

جمعه لمّا كان مركّبًا يدلُّ على معنى وزمان، فوحد الفعل اختصارًا للكلام واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره، ثم بيّن أنّ إضافته غير حقيقيّة لأنّه جرى مجرى الفعل(١٠٩).

وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز صرفه، وعلّلوا ذلك بأنّ الأصل في الأسماء كلِّها الصّرف وإنّما يُمنَع بعضها من الصّرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطُرَّ الشّاعر رَدَّها إلى الأصل ولم يعدّ تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها قال النّابغة:

**فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصائدٌ**..... .....(١١٠)

فصرف قصائد وهي لا تنصرف لأنّه رَدَّها إلى الأصل إلى غير ذلك ممّا لا يُحصَى كثرةً في أشعارهم(١١١) .

**تَرْكُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر**

ذهب الكوفيّون والأخفش، وأبو علي الفارسيّ إلى أنّه يجوز تَرْكُ صرف ما ينصرف في ضرورة الشِّعر، واستدلُّوا على ذلك بغير قليل من الأشعار، قال الأخطل:

**طَلَبَ الأزَارِقُ بِالكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوسِ غَدُورُ** (١١٢)

وقد رجّح أبو البركات الأنباريّ مذهب الكوفيّين، وعلّل ذلك بكثرة النّقل الذي خرج عن حكم الشُّذوذ لا لقوّته في القياس(١١٣).وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تَرْكُ صرف ما ينصرف؛ لأنّ الأصل في الأسماء الصّرف فلو جوَّزْنا تَرْكَ صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى رَدِّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضًا يؤدِّي إلى أنْ يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف(١١٤).

**الخاتمة**

أسفرت هذهِ الدِّراسة عن نتائج مهمّة، سأقف ههنا عند أهمِّها:

- ثبت لي بعد البحث أنّ أبا البركات الأنباريّ عالم كبير ذو مقدرة عظيمة على التّعليل النّحويّ.
- وجدت بعد البحث أنّ العلل التي ذكرها الأنباريّ جاء معظمها في كتابَي الإنصاف وأسرار العربيّة.
- ظهر لي أنّ أبا البركات الأنباريّ بصريُّ المذهب؛ لأنّه رجّح أغلب آرائهم.
- ثبت بعد البحث أنّ لابنِ الورّاقِ أثرًا كبيرًا على أبي البركات الأنباريّ، فقد وافقه في أغلب ما قال به من العلل.

خلص البحث إلى أنّ أبا البركات الأنباريّ ذو دراية واسعة بالشِّعر، فقد كان يذكر في ردوده أنّ الرواية الصّحيحة للبيت هي كذا.

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. أسرار العربيّة: عبد الرّحمن بن أبي الوفاء محمّد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، تحقيق : د.فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢. الأصول في النّحو–لأبي بكر محمّد بن السّرّي بن سهل المعروف بابن السّرّاج (ت ٣١٦هـ).

٣. الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، قدّم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السُّوريّة، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م:١٠٥ وما بعدها.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، دار الفكر – دمشق.

٥. البداية والنّهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القُرشيّ أبو الفداء(ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف اللّبنانيّة.

٦. البُلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة: محمّد بن يعقوب الفيروز آبادي(ت٨١٧هـ) تحقيق : محمّد المصريّ، ط١، جمعية إحياء التّراث الإسلاميّ – الكويت – ١٤٠٧هـ: ٨٠.

٧. التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدّكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

٨. الجنى الدّاني في حروف المعاني: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدّين قباوة – الأستاذ محمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٩. الحيوان: عمرو بن بحر بن محبوب الكنانيّ بالولاء ، اللّيثيّ ، أبو عثمان ، الشّهير بالجاحظ(ت٢٥٥هـ)دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤٢٤هـ:١٢/٥.

١٠. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجّار، عالم الكتب – بيروت.

١١. ديوان الأخطل: شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي ناصر الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

١٢. ديوان الرّاعي النُّمَيْرِيّ، جمعه وحقّقه راينهرت فايبرت، بيروت، دار النّشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٤٠١هـ–١٩٨٠م.

١٣. ديوان النّابغة الذّبيانيّ: شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

١٤. الرّدُّ على النّحاة: أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد، ابن مَضَاء، ابن عُمَير اللّخميّ القرطبيّ، أبو العبّاس (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الإعتصام، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م: ١٢٧.

١٥. سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق : د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق، ١٩٨٥م.

١٦. شذرات الذّهب في أخبار مَنْ ذهب، عبد الحيّ بن أحمد العكريّ الدمشقيّ(ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلميّة.

١٧. شرح الرّضيّ على الكافية، رضيّ الدّين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ– ١٩٧٨م .

١٨. طبقات الشّافعيّة، أبو بكر بن أحمد بن محمّد بن عمر بن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)، ط١، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧هـ.

١٩. علل التّثنية: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د.صبح التّميميّ، ط١، مكتبة الثقافة الدّينيّة – القاهرة، ١٩٩٢.

٢٠. علل النّحو: أبو الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق(ت٣٨١هـ)، تحقيق : محمود جاسم محمّد الدّرويش، ط١، مكتبة الرّشد – الرّياض / السّعوديّة – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
٢١. فوات الوفيات: محمّد بن شاكر الكتبيّ(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار صادر – بيروت، ١٩٧٤م.
٢٢. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل . بيروت.
٢٣. اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محبُّ الدِّين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر– دمشق.
٢٤. لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصريّ(ت٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، ط١.
٢٥. لمع الأدلّة: أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدِّين بن محمّد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ) ، قدّم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريّة، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.
٢٦. اللُّمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصليّ النّحويّ(ت٣٩٢هـ)، تحقيق:فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة – الكويت.
٢٧. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله الرُّوميّ الحمويّ (ت ٦٢٦هـ): تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م:٥/ ١٩٧٣.
٢٨. المفصَّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣.
٢٩. المقتضب: لأبي العبّاس محمّد بن يزيد، المعروف بالمبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.
٣٠. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرّحمن بن علي بن محمّد ابن الجوزيّ أبو الفرج(ت٥٩٧هـ)، ط١، دار صادر– بيروت، ١٣٥٨هـ.
٣١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان: أبو العبّاس شمس الدِّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلِّكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر – بيروت:٥/٣٤٢.

**هوامش البحث :**

[١] فوات الوفيات: محمّد بن شاكر الكتبيّ(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار صادر – بيروت، ١٩٧٤: ٢ /٢٩٢.

[٢] ينظر: طبقات الشّافعيّة، أبو بكر بن أحمد بن محمّد بن عمر بن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ)، ط١، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب – بيروت – ١٤٠٧ هـ:٢ /١٠.

[٣] ينظر: فوات الوفيات:٢ / ٢٩٣.

[٤]. ينظر: البداية والنِّهاية: إسماعيل بن عمر بن كثير القُرشيّ أبو الفداء(ت٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف– بيروت: ١٢ /٣١٠.

[٥]. ينظر: فوات الوفيات: ٢ /٢٩٣.

[٦]. ينظر: شذرات الذّهب في أخبار مَنْ ذهب، عبد الحيّ بن أحمد العكريّ الدمشقيّ(ت١٠٨٩هـ)، دار الكتب العلميّة: ٢ /٣٠٦.

[٧]. ينظر: المصدر نفسه: ٤ /٣٠٥.

[٨]. ينظر: نفسه: ٤ /٣٠٥–٣٠٦.

[٩] ينظر: فوات الوفيات:٢/ ٢٩٣.

[١٠] ينظر: طبقات الشّافعيّة: ٢ /١١.

[١١] ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: عبد الرّحمن بن عليّ بن محمّد ابن الجوزيّ أبو الفرج(ت٥٩٧هـ)، ط١، دار صادر- بيروت، ١٣٥٨هـ :١٠ /١٣٠، والبلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة: محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)، تحقيق : محمّد المصري، ط١، جمعيّة إحياء التّراث الإسلاميّ – الكويت – ١٤٠٧هـ: ٨٠.

[١٢] ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدِّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلِّكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر – بيروت:٥ /٣٤٢.

[١٣] معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحمويّ (ت ٦٢٦هـ): تحقيق: إحسان عبّاس، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م:٥ / ١٩٧٣.

[١٤] معجم الأدباء:٦ / ٢٦٩٩.

[١٥] لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري(ت٧١١هـ)، ط١، دار صادر – بيروت:١١ /٤٦٧.

[١٦] ينظر: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجّار، عالم الكتب – بيروت:١ /١٧٣

[١٧] الرّد عَلى النّحاة: أحمد بن عبد الرّحمن بن محمّد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللّخميّ القرطبيّ، أبو العبّاس (ت٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدّكتور محمّد إبراهيم البنّا، ط١، دار الإعتصام، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م: ١٢٧.

[١٨] ينظر: لمع الأدلّة: أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، قدّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السُّوريّة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م:٩٣، و الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدّين بن محمّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، قدّم له وعني بتحقيقه: سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م:١٠٥ وما بعدها.

[١٩] ينظر: التبّيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدّكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ١٩٤.

[٢٠] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، دار الفكر – دمشق: ١ /١٩.

[٢١] ينظر: اللُّمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ النّحويّ(ت٣٩٢هـ)، تحقيق:فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة – الكويت:١ / ٣١-٣٢ .

[٢٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ /١٧.

[٢٣] ينظر: المصدر نفسه: ١ /٢٠.

[٢٤] ينظر: نفسه:١ /٢١.

[٢٥] ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محبّ الدِّين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبريّ(ت٦١٦هـ)، تحقيق : غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر- دمشق:١ /٩١، شرح الرّضيّ على الكافية، رضيّ الدِّين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م:١ /٧٨.

[٢٦]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ /١٧.

[٢٧] ينظر: المصدر نفسه:١ /٢١-٢٢.

[٢٨] ينظر: نفسه:١ /٢٢.

[٢٩] ينظر: نفسه: ١ /١٧، التبّيين عن مذاهب النّحويّين: ١٩٤، وشرح الرّضيّ على الكافية:١ /٧٨.

[٣٠] الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٢٣.

[٣١] ينظر: المصدر نفسه: ١ /٣١.

[٣٢] ينظر: المقتضب لأبي العبّاس محمّد بن يزيد، المعروف بالمبرّد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت ، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين:٢٠٤.

[٣٣] ينظر: المصدر نفسه:٢ /١٥٤.

[٣٤] ينظر: المقتضب:٢ /١٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٤-٣٥.

[٣٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٣٧.

[٣٦] ينظر: المصدر نفسه:١/ ٣٧.

[٣٧] الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٤-٣٥.

[٣٨] ينظر: الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل . بيروت ، واللُّمع في العربيّة:١٩.

[٣٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٤-٣٥.

[٤٠] ينظر: سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق : د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم – دمشق، ١٩٨٥م:٢ / ٦٩٥ ، واللّباب في علل البناء والإعراب:١ /١٥٥.

[٤١] ينظر: المقتضب:٢ /١٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٧-٣٩.

[٤٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٥.

[٤٣] ينظر: علل النّحو: أبو الحسن محمّد بن عبد الله الورّاق(ت٣٨١هـ)، تحقيق : محمود جاسم محمّد الدّرويش، ط١، مكتبة الرّشد – الرّياض / السّعودية – ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م:١٦٥.

[٤٤] ينظر:المقتضب:٢ /١٥٤، واللّباب في علل البناء والإعراب:١ /١٠٣.

[٤٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٥.

[٤٦] ينظر:المقتضب:٢ /١٥٤.

[٤٧] ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب:١ /١٠٣.

[٤٨] ينظر: المصدر نفسه:١ /٣٥-٣٦.

[٤٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٣٦.

[٥٠] ينظر: أسرار العربيّة: عبد الرّحمن بن أبي الوفاء محمّد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباريّ(ت٥٧٧هـ)، تحقيق : د.فخر صالح قدارة، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٩٩٥م:٦٥.

[٥١] ينظر: علل التّثنية: أبو الفتح عثمان بن جنّي،(ت٣٩٢هـ) تحقيق: د.صبيح التميميّ، ط١، مكتبة الثقافة الدّينيّة – القاهرة، ١٩٩٢: ٧١.

[٥٢] ينظر: اللُّمع في العربيّة: ٨٦.

[٥٣] نسبه ابن جنّي إلى الفرزدق، وبحثت عنه في ديوانه إلّا أنّي لم أجده، ينظر: الخصائص:٣ /٣١٤.

[٥٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢ /٤٤٨-٤٤٩، وأسرار العربيّة:٢٥٦.

[٥٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢ /٤٤٨.

[٥٦] ينظر: علل النّحو: ٣٨٩، واللُّباب في علل البناء والإعراب:١ / ٣٩٨.

[٥٧] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٣٩/٢، و شرح الرّضيّ على الكافية:١ / ٩٣.

[٥٨] ينظر: أسرار العربيّة:٢٥٧.

[٥٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٤١/٢، وأسرار العربيّة:٢٥٦.

[٦٠] ينظر: أسرار العربيّة:٢٥٧.

[٦١] ينظر: علل النّحو: ٣٩٠.

[٦٢] ينظر: أسرار العربيّة:٢٨٤-٢٨٥.

[٦٣] ينظر: علل النّحو:٢٠٠-٢٠١.

[٦٤] ينظر: أسرار العربيّة::٢٨٤-٢٨٥.

[٦٥] ينظر: الكتاب:١ /١٩.

[٦٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٥٢.

[٦٧]المصدر نفسه:١/ ٥٤.

[٦٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٥٢-٥٣.

[٦٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/ ٥٣-٥٤.

[٧٠] ينظر: المصدر نفسه:١ /٥٣.

[٧١]نفسه:١ /٥٣-٥٤.

[٧٢] ينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٧٦.

[٧٣] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٢٤٥-٢٤٦.

[٧٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٢٤٧.

[٧٥] ينظر: المقتضب: ٤ /١٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٢٤٥، و شرح الرّضيّ على الكافية:٤ /٢١٠.

[٧٦]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٢٤٦.

[٧٧] ينظر: الأصول في النّحو-لأبي بكر محمّد بن السّرّي بن سهل المعروف بابن السّرّاج (ت ٣١٦هـ).:١ /٦٣، ، والإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٢٤٥.

[٧٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٢٤٦.

[٧٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٢٤٧.

[٨٠] ينظر: المصدر نفسه:١ / ٢٤٥، والتّبيين عن مذاهب النّحويين: ٣٧٧.

[٨١] ينظر: نفسه:١ / ٢٤٧.

[٨٢] ينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٣٩.

[٨٣] ينظر: الحيوان: عمرو بن بحر بن محبوب ، الكنانيّ بالولاء ، اللّيثيّ ، أبو عثمان ، الشّهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ):٥ /١٢.

[٨٤] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ /٧٠-٧١.

[٨٥] ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني: أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديّ المصريّ المالكيّ(ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمّد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م: ٦٠٢.

[٨٦] ينظر: الكتاب:٢ /١٢٩، والمقتضب:٣ / ٧٦.

[٨٧] ينظر: لسان العرب: ٤ / ٥٤٥.

[٨٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٧٤.

[٨٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١ / ٧٦.

[٩٠] ينظر: أسرار العربيّة:٢٥٠.

[٩١] ينظر: المصدر نفسه:٢٥٠.

[٩٢] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢ / ٤٢٧ .

[٩٣] ينظر: المصدر نفسه:٢ /٤٢٨.

[٩٤] ينظر: نفسه:٢ / ٤٣٨.

[٩٥] ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمر الزمّخشريّ(ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٣٠:١٩٩٣.

[٩٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢ /٤٣٧، والبيت في: ديوان الرّاعي النُّمَيْرِيّ، جمعه وحققه راينهرت فايبرت، بيروت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م:١٤٧.

[٩٧] ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٤٣٨.

[٩٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ /٤٣٧-٤٣٨.

[٩٩]ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٤٣٧-٤٣٨.

[١٠٠] أسرار العربيّة: ٢٧٣.

[١٠١] المصدر نفسه: ٢٧٣.

[١٠٢] ينظر: أسرار العربية: ٢٧٣.

[١٠٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٤.

[١٠٤] ينظر: نفسه:٢٧٧.

[١٠٥] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٨٨.

[١٠٦]ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٤٨٩.

[١٠٧] ينظر: نفسه: ٢ / ٤٩٢.

[١٠٨]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ /٤٩٣.

[١٠٩] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٩٢.

[١١٠] ينظر: ديوان النّابغة الذّبيانيّ: شرح وتقديم: عبّاس عبد السّاتر، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م:٨٦.

[١١١]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ /٤٩٠.

[١١٢]ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٤٩٣، والبيت في: ديوان الأخطل: شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي ناصر الدِّين، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م:١١٨، والبيت فيه: طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النّفوس غدير.

[١١٣]ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ /٥١٤.

[١١٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٥١٤.

**CONCLUSION**

When Arabian linguistics put Arabic language rules to be guide for speaker to right speech and getaway from mistake, they give reasons & explains the reasons for which the speech deserve judge from all judgments.

But when Al-Khalil and his student" Sibawayh", the grammatical edits reached its peak in their time, and Sibawayh's book includes a lot of them and the scientists has begun give reasons, and much disagreements get between them till appearance of two schools, Basra and Kufa, and scientists from each school stick in their opinions by putting reasoning tool a method for explaining their opinions.

Meanwhile another school had appeared known as "Baghdadi school" and it's owners were show both teams and choose what's they see close to the right. From this school's chairman's was the scientists, Abu Al.Barakat Al.Anbari (dead 577 A.H) which was great scientist having great capacity for grammatical reasoning and he was Basrian in inclination, optimizes Basrians grammatical opinions. most grammatical reasons they mentioned them were contained in two books, Al.Insaf fi masaeel Al.khilaf and, Asrar Al.arabia, respectly.

For Abn Al.waraq was great favor upon Abi Al.Barakat, because he agree with him for most whats they claimed in grammatical reasoning. Abu Al.Barakat had great knowledge of poultry therefore he was mention in his replies the correct text of such a poetic verse.